الوطن تحصل على تفاصيل أول رد علمي على إحصاء «2011» للأمم المتحدة

التصنيف العالمي لقطر في الانبعاثات الكربونية.. باطل !

م. نادية العويناتي : مقولة «قطر تستحق الأفضل من أبنائها» مصدر إلهامنا

● الباحثتان تستعرضان البحث خلال أسبوع الاستدامة في قطر

■ تصوير- علي عبد الرحيم

تصنيف قطر وأكبر دولتين لإنتاج الغاز المسال في العالم
Qatar
3
2
malaysia
1
Australia
الوطن

● تصنيف قطر بين أكبر دولتين منتجتين للغاز المسال في العالم

أعد الملف: محمد عبد العزيز

«قطر ليست الأولى على مستوى العالم في نسبة الانبعاثات الكربونية» أبرز وأهم نتائج لبحث علمي حصلت **الوطن** على تفاصيله، قامت بإعداده مهندستان، تخرجتا من جامعة حمد بن خليفة من تخصص الماجستير التنفيذي في الطاقة ومواردها، ويعد البحث الرد العلمي الأول على الإحصاء غير العادل الذي أعلنته «الأمم المتحدة» من خلال الاتفاقية الإطارية المعنية بتغيير المناخ في العالم عام 2011، بأن قطر في المركز الأول على مستوى العالم في الانبعاثات الكربونية بالنسبة لاستهلاك كل فرد بالدولة.

الدكتور أليكس أماتو لـ **الوطن** :

البحث أظهر نتائج هامة

● د. أليكس أماتو

وقال الدكتور أليكس أماتو، رئيس قسم الاستدامة في مجلس المباني الخضراء في قطر، إنه لا يوجد نظام محاسبي مثالي، ومن الواضح أن النتائج ستختلف بالتأكيد إذا تم الحساب بطريقة مختلفة.

وأضاف في تصريحات خاصة لـ«الوطن» أن المشكلة هي أن الطريقة القائمة على الاستهلاك من الصعب اعتمادها، وما فعلته الباحثتان دراسة أولية عملت بشكل جيد لجعل الأمور أكثر وضوحا.

كما أشار إلى أن هناك أكثر من 2.5 مليون شخص في قطر، ومعظمهم مرتبطون بأعمال البناء والإنشاءات، مثل قطاع العمال الذي يأتي في معظمه من جنوب آسيا، وهم يعيشون حياة كربون ضعيف جدا لا تعكسها حسابات الأمم المتحدة، لاسيما الاشتراطات والمعايير العالمية التي تتبعها الجهات الحكومية والهيئات لتحقيق الاستدامة والمحافظة على البيئة في مشاريعها.

نتطلع لتمثيل قطر في أكبر المحافل العلمية الدولية

تقول المهندسة نادية عبد المنعم العويناتي، إن إعداد البحث بدأ عقب ازدياد الصحف العالمية في وصف قطر كدولة صغيرة من حيث المساحة والتعداد السكاني ولكن الأكبر عالميا للانبعاثات الكربونية، فقد قررنا البحث في صدد هذا الموضوع واستثمار ما زرعته فينا الدولة من علم في محاولة منا للوقوف على حقائق التصنيف، ووجدنا أنه معتمد على مقياس واحد وهو النسبة بين الإنتاج المحلي وعدد السكان، على الرغم من وجود 4 وحدات قياس معتمدة من قبل البنك الدولي لقياس انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في العالم، لم تحتل قطر النسب العالية عالمياً وفقا لثلاث منها.

غير منصف

وأضافت في حديث لـ «**الوطن**» أن التقرير لم ينصف قطر بسبب اعتماده على حساب الإنتاج وليست الاستهلاك، بالرغم من اعتراف الأمم المتحدة بالمقاييس الأربعة المختلفة، حيث أن قطر تنتج الغاز وتصدره، أي أن هناك توزيعا لنسبة الانبعاثات الكربونية، وهذا ما لم يذكره التقرير، بل رأى أن السكان في قطر يستنشقون كل الانبعاثات الكربونية التي تصدر من الغاز بما أنها اكبر مصدر للغاز في العالم، فلا شك أن هذا الادعاء لا يقبله عاقل.

أما عن أهداف البحث، فقالت «الهدف الأساسي من البحث هو إثبات أن دولة قطر لا تحتل المرتبة الأولى عالميا في انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، إلى جانب تحليل المضاعفات والنتائج التي ترتبت على تقرير الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي في عام 2011 وأثرت بدورها على الاستثمارات القطرية.

حسبة مختلفة

تقول المهندسة نادية العويناتي «قمنا بإعداد حسبة تقريبية لحساب الانبعاثات الكربونية لدولة قطر باستخدام طرق علمية حسابية معتمدة، تأخذ بعين الاعتبار اجمالي إنتاج الطاقة (البترول والغاز) واستهلاك السكان المحلي، وكانت النتيجة أن نظام المحاسبة القائم على الإنتاج المحلي كما استند عليه إحصاء الأمم المتحدة غير منصف لقطر ؛ لأنها تصدِّر 96% من إنتاجها لمختلف دول العالم، فيما تعد نسبة استهلاك الأفراد للطاقة محلياً لا تتعدى 4% من إجمالي إنتاج الطاقة البترول والغاز.

وأضافت م. منى الأصمخ في حديثها لـ «**الوطن**» أن استخدامنا لنظام المحاسبة القائمة على الاستهلاك وإعادة الحسابات باستخدام إجمالي التصدير والاستيراد حول ترتيب قطر من كونها الأولى عالميا في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون على مستوى الفرد إلى ترتيب متأخر.

ويستعرض البحث أبرز المآخذ على تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بأن قطر تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الانبعاثات الكربونية، ويسلط الضوء على النسبة الاستهلاكية مقابل التعداد السكاني، ويأتي نصيب الفرد من الانبعاثات عن عاملين رئيسيين: مجموع الانبعاثات المطلقة ومجموع السكان، فإن هذه المعادلة تفترض أن السكان يستخدمون ويستهلكون كل الطاقة المنتجة، ولكن هذا الافتراض غير منطقي وغير صحيح على الإطلاق لأن قطر تصدر 96% من إنتاجها للبترول والغاز، وستكون انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون أقل بكثير إذا تم استخدام نظام محاسبي قائم على الاستهلاك لحساب قيمة الفرد،

مقارنات

وتقدمت م. نادية العويناتي وم. منى الأصمخ بأبرز التحليلات المتعلقة بالمفارقات والمقارنات بين قطر والدول الأخرى، على مستوى الخليج والعالم، إذ تقول إن استهلاك قطر الإجمالي للنفط ضئيل نظرا لصغر مساحتها الجغرافية وعدد سكانها.

ويطبق البحث كلا من التحليل الكمي والنوعي. ويرتبط التحليل الكمي بإعادة تقدير نسبة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في قطر على أساس النظام المحاسبي القائم على الاستهلاك. ويركز التحليل النوعي على إنشاء مقارنات مختلفة لمقارنة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في قطر من حيث نظم المحاسبة المختلفة إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي مقارنة انبعاثات قطر مقابل دول مجلس التعاون الخليجي. ولهذه البلدان السمات المشتركة الرئيسية التي تعتمد أساسا على عائدات النفط والغاز، والموقع الديموغرافي المتماثل، والطقس وأسلوب الحياة. وتبين نتائج تحليل هذا التصنيف أن المملكة العربية السعودية لديها أعلى

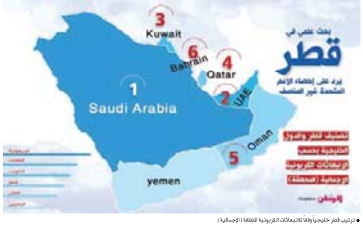

● ترتيب قطر خليجياً وفقاً للانبعاثات الكربونية المطلقة (الإجمالية)

انبعاثات لكثافة ثاني أوكسيد الكربون وللانبعاثات الكربونية المطلقة.

مقارنة عالمية

أما المقارنة الثانية فهي مقارنة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في قطر ضد منتجي الغاز الطبيعي المسال الرئيسيين وهما استراليا وماليزيا. وأظهرت هذه المقارنات أن أستراليا لديها أعلى انبعاثات من غاز ثاني أوكسيد الكربون المطلقة.

وايضا تمت مقارنة موقف دولة قطر المتعلق بالانبعاثات العالمية الرئيسية مع اكبر دول ملوثة في العالم بناء على المعلومات المتاحة في موقع البنك الدولي، مثل الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأميركية.

وأسفرت هذه المقارنة عن أن الصين لديها أعلى انبعاثات لغاز ثاني أوكسيد الكربون في جميع وحدات القياس ماعدا نسبة الانبعاثات للفرد. وهذا منطقي جدا من خلال مقارنة بسيطة بين عدد سكان الصين وعدد سكان قطر ومساحة الصين ومساحة قطر.

وتؤكد نتائج التحليل للمقارنات أن قطر ليست أعلى منتج لانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، وإن قطر لديها أعلى انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل فرد بسبب عاملين رئيسيين: قطر هي أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال، ولقطر عدد قليل نسبيا من السكان عندما يتم مقارنتها ببلدان أخرى.

نشاط بحثي

وقد تم تقديم البحث في برنامج الماجستير التنفيذي في كلية العلوم والتكنولوجيا في جامعة حمد بن خليفة تحت تخصص الطاقة ومواردها كرسالة ماجستير مشتركة، وتم التعاون مع بعض المؤسسات مثل شركة قطر للبترول، ورأس غاز، ومعهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، ومجلس قطر للمباني الخضراء لتعزيز البحث بالإحصائيات الحديثة في مجال الطاقة، وجمع المعلومات من مصادرها الأساسية.

وتم عرض البحث في العديد من الورش والندوات والمؤتمرات العلمية التي جاءت ضمن أسبوع قطر للاستدامة 2017، ومن المقرر أن يشارك البحث لاستعراضه ضمن مؤتمر «قمة الاستدامة» الذي سيقام نهاية نوفمبر الحالي 2017، برعاية المنظمة الخليجية للبحوث والتطوير التابعة لشركة الديار القطرية.

طموح

وتتطلع المهندستان لمواصلة العمل البحثي لاستكمال المسيرة العلمية بعد رسالة الماجستير وصولا إلى نيل درجة الدكتوراه من أعرق جامعات العالم، وأكدتا أن الجهود البحثية والعلمية لها مكانة خاصة وتأثير حقيقي على رفعة ومكانة المجتمع ككل، واعتبرتا أن الدعم والمساندة من قطاعات الدولة في هذا الشأن من أهم الخطوات الضرورية التي يجب اتخاذها، وأوضحتا أن قطر لديها العديد من الجهات والمراكز البحثية الحكومية وشبه الحكومية التي يمكن أن تقدم لهما كل الدعم.

التوصيات

وقد رفعت المهندستان توصيات مهمة لنمو العمل البحثي المحترف داخل قطر وعلى مستوى العالم، في الشأن البيئي، وتشمل: ضمان وتعزيز الإمكانيات والقدرات لدعم «أفضل الممارسات» ونظم البيانات والمعلومات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، إلى جانب خلق قاعدة بيانات للأبحاث البيئية في دولة قطر، بالإضافة إلى تعزيز الآليات الوطنية والعالمية لمعالجة وتبادل المعلومات، وفتح شبكة التواصل مع ذوي الخبرة وممثلي فريق الأمم المتحدة من دولة قطر لمناقشة سبل استخدام نظام المحاسبة القائم على الاستهلاك بدلا من نظام المحاسبة القائم على الإنتاج.

البيئة ورؤية قطر

ويعتبر البحث الذي يستند على واحدة من أهم ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 وهي التنمية البيئية، ترجمة عملية وعلمية على حرص أبناء قطر لصيانة البيئة لاسيما سمعة الدولة، ومقاومة الشائعات والافتراءات الكاذبة بالأبحاث، والتسليح بالعلم والمعرفة.

ووفقاً لوثيقة رؤية قطر 2030، تسعى دولة قطر إلى حماية بيئتها الطبيعية التي ميزها الله بها والمحافظة عليها، ولذا فإن قطر تنفذ عملية التنمية بكل الحرص على البيئة وجودتها، وذلك من منطلق الشعور بالمسؤولية تجاهها، بالتوازن الدقيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين شروط الحفاظ على البيئة.

وقد وضعت الرؤية الوطنية المستقبلية الطرق والوسائل للوصول إلى الهدف المنشود وهو المحافظة على البيئة وحمايتها، بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي، وتشمل: التوعية البيئية للشعب بالحفاظ على الموروث البيئي في قطر وفي الدول المجاورة، والاستناد على النظام التشريعي المرن والشامل، الذي يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويستجيب للمستجدات.

وهذا بالإضافة إلى بناء مؤسسات بيئية فعالية ومتطورة، تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة، وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها، وتقوم هذه المؤسسات بتنظيم برامج التوعية البيئية، ووضع الخطط لحماية البيئة، ووضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتنوع السكاني، وتشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المحيطة بالخليج العربي لتبني معايير وقائية لتخفف من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية فيها.

وأكدت رؤية قطر 2030 فيما يخص الركيزة الأساسية المتعلقة بالبيئة والحفاظ عليها، على دعم الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف آثار التغير المناخي الضارة، والمبادرات الداعمة لهذا الشأن.

قطر الرابعة خليجياً من حيث الانبعاثات المطلقة و«الثالثة» بعد أكبر دولتين منتجتين للغاز

اعتمادا على التصنيف

استغلال إعلامي ضد كـــأس العالم «2022»

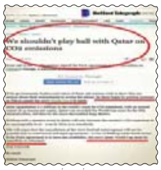

We shouldn't play ball with Qatar on CO2 emissions

● موقع بلفست تليغراف ينشر تقريراً مستخدماً لإحصاء الانبعاثات الكربونية

رصدت «**الوطن**» أنه فور صدور الإحصاء الصادر في 2011 عن الأمم المتحدة بشأن تصنيف الدول وفقاً للانبعاثات الكربونية قياساً بعدد السكان ونسبة الفرد، وترتيب قطر الأولى، وتصدرها دول العالم بحسب زعم التقرير، نشرت وسائل إعلام أجنبية حملات شرسة ضد قطر، استخدمت فيها التقرير للطعن في ملف كأس العالم 2022، حتى أنها ناشدت المجتمع الدولي والمسؤولين المعنيين بالبيئة والتغيير المناخي في العالم، من خلال أخبار وتقارير نشرت على مواقع تلك الصحف الإعلامية، بإلغاء استضافة قطر لكأس العالم.

وقد نشر موقع American Herald Tribune تقريراً يحمل عنوان «لاتزال قطر المستضيفة لكأس العالم تحتل المركز الأول في الانبعاثات الكربونية»، وقالت في التقرير إن كأس العالم 2022 سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الانبعاثات، وقالت إن الالتزام باتفاق باريس يجبر الحكومة على إلغاء استضافة المونديال!

أما موقع الصحيفة الانجليزية The Telegraph فقد نشر تقريراً في يوليو الماضي من 2017 معتمداً على إحصاء 2011، يصف الدول ذات النسب العالية للانبعاثات الكربونية بـ«الجناة»، ولم يذكر سوى الجهود التي قامت بها بريطانيا للحد من تلوث الهواء، فيما كانت قطر تحصد ثمار المبادرات المحلية لخفض نسب الانبعاثات وتسجيل أهداف جديدة في مرمى الاستدامة البيئية.

وفي الإطار ذاته ينشر موقع Belfast Telegraph تقريراً عام 2015 بعنوان «يجب ألا نلعب الكرة في قطر 2022»، مستخدما إحصاء 2011 ذاته ليناشد بسحب المونديال من قطر على إثر تصنيفها المزعوم.

ركيزة الاستدامة

وتعتبر الاستدامة البيئية إحدى ركائز اللجنة العليا للمشاريع والإرث المسؤولة عن إنشاء الملاعب المستضيفة لمباريات كأس العالم 2022.

وتقول اللجنة في هذا الشأن «قراراتنا مبنية على اهتمامنا الكبير بالحفاظ على العالم من حولنا وعدم التفريط بمصادره الطبيعية. تقوم جميع خططنا ومشاريعنا على مفهوم أن نحافظ على البيئة لتعيش الأجيال القادمة على كوكب أكثر اخضراراً، وتوازناً، ومليئاً بالفرص للجميع بعيداً عن أي تفرقة أو تعصب. سوف يلمس الناس ذلك بأنفسهم، وسيشعرون بأنهم مساهمون في ذلك عندما يأتون إلى قطر لحضور بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022».

If you would like to add a comment, please register or log in

1 Comment

● تعليق على تقرير التليغراف ينفي صحة التصنيف القائم على نسبة الفرد

م. منى الأصمخ : نظام المحاسبة القائم على الإنتاج المحلي للطاقة غير منصف لقطر

● خفض 6 ملايين طن من الانبعاثات الكربونية الضارة بحلول 2022

تصنيف قطر وأكبر الدول الملوثة بالانبعاثات الكربونية
وفقا لتقرير الأمم المتحدة
2011
Russia
America
China
1
2
3
الوطن

● تصنيف قطر بين أكبر الدول الملوثة بالانبعاثات الكربونية

نجاحات على طريق التغير المناخي

قطر واتفاق باريس

يعتبر اتفاق باريس هو أول اتفاق عالمي بشأن المناخ ويهدف خفض درجة حرارة العالم، ويقرّ الاتفاق بأن مسؤولية التصدي لتحدي تغيّر المناخ هي مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لكل واحدة منها، وينصّ الاتفاق على أن تراجع جميع البلدان التزاماتها كل خمس سنوات بغية خفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تتسبب بها. ويجب أن تسجّل كل مساهمة من المساهمات المحدّدة وطنيا تقدما مقارنة بالمساهمة السابقة.

ويقرّ الاتفاق أيضًا بإمكانيات الجهات الفاعلة غير الحكومية كالمنشآت والبلديات والجمعيات على وجه الخصوص. وتتجلى مشاركتها في المبادرات المتنوعة التي تقوم بها في سياق برنامج العمل الذي يُعدَ ركنًا من أركان اتفاق باريس بشأن المناخ. ويضمّ برنامج العمل حاليًا أكثر من 70 مبادرة من شأنها أن تحشد جهود زهاء 10000 جهة فاعلة في 180 بلدًا.

اتفاق عالمي وملزم قانونا

وفي قطر تشارك المؤسسة القطرية العامة للكهرباء والماء «كهرماء» في مؤتمر التغير المناخي كوب 23 في مدينة بون الألمانية، حيث استعرضت جهود مؤسسات الدولة لخفض الانبعاثات الكربونية والمحافظة على الموارد. إذ نجح البرنامج الوطني «ترشيد» خلال السنوات الخمس الماضية في خفض 8.5 مليون طن من الانبعاثات الكربونية، وساهم في تقليل انبعاثات قطاع الكهرباء والطاقة من حوالي 46% عام 2013 إلى 39.6 % في عام 2016، وتهدف كهرماء من خلال البرنامج الوطني ترشيد إلى خفض حوالي 6 ملايين طن من الانبعاثات الكربونية الضارة بحلول 2022، ومن إحدى المبادرات التي تتبناها كهرماء للحد من التلوث البيئي في التغيير المناخي مبادرة «السيارات الخضراء» وإجراءات ولوائح «البناء الأخضر» و«مشاريع الطاقة المتجددة» لتحقيق التنمية المستدامة.

كما نجحت المؤسسة خلال الفترة الماضية في خفض فاقد المياه بنسبة 50%، وبعد إطلاق البرنامج الوطني «ترشيد» في عام 2012 تم خفض معدل استهلاك الفرد للمياه بدولة قطر بنسبة 20% حتى نهاية 2016، ويتم حالياً تطبيق استخدام المياه المعالجة في محطات التبريد المركزية مما يؤدي إلى خفض حوالي 60% من مياه الصالحة للشرب التي كانت تستخدم في التبريد.

ACT NOW OR SWIM LATER
SYSTEM CHANGE NOT CLIMATE CHANGE
HEAL OUR EARTH

مظاهرات للتنديد بخفض درجة حرارة العالم والانبعاثات الكربونية